

تقرير

الاستشارة حول منظومة التمويل العمومي

للجمعيات في تونس

باجة، 22 سبتمبر 2015
صفاقس، 28 سبتمبر 2015

تولت مصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني في شراكة مع مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية تنظيم لقاءين تشاوريين في كل من ولاية باجة يوم 22 سبتمبر وولاية صفاقس يوم 28 سبتمبر 2015 حول منظومة التمويل العمومي للجمعيات في تونس وقد أشرف على اللقاءين السيد محمد كمال الجندوبي الذي كان مرفوقا بكل ولاية بوالي الجهة وذلك بحضور عدد هام من الجمعيات يمثلون كل من ولاية باجة وجندوبة والكاف بالنسبة للقاء الاول وولايات صفاقس وقابس وسيدي بوزيد بالنسبة للقاء الثاني وبحضور عدد من الخبراء في مجال الجمعيات ومجموعة من المسؤولين بالجهة المكلفين بملفات التمويل العمومي.

الإطار العام للندوة:

أكد السيد الوزير لدى اشرافه على اللقاءين على المنهج التحرري في احداث الجمعيات من خلال تبني نظام التصريح منذ صدور المرسوم عدد88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 وعلى حرص الدولة على التكريس الفعلي لنظام ديمقراطي تشاركي حسب مقتضيات الدستور الجديد للبلاد مما يتطلب بالضرورة تغيير العقليات وتأهيل الادارة وارساء محيط عام يساعد الجمعيات على

الإضطلاع بدورها في إطار احترام القانون. ثم تولى تنزيل موضوع اللقاءين في إطاره مبينا أنه على إثر صدور الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات، وبعد فترة من التطبيق الفعلي لهذا الأمر وإحداث اللجان الفنية المكلفة بالنظر في ملفات التمويل العمومي لفائدة الجمعيات صلب الهياكل العمومية تبين وجود عديد الصعوبات في تطبيق مقتضيات هذا الأمر سواء بالنسبة للإدارة أو بالنسبة للجمعيات، وقد بات من الضروري تشخيص الصعوبات والوقوف على مختلف نقائص هذه المنظومة وإدخال التعديلات الإجرائية والقانونية المناسبة لتحسينها وإضفاء أكبر قدر من النجاعة و الشفافية عليها وأفاد بأن مثل هذه اللقاءات تهدف خاصة الى:

- تقييم آليات التمويل العمومي على ضوء الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013،
- تشخيص الواقع والصعوبات التي تواجهها الجمعيات الراغبة في الحصول على تمويل عمومي،
- تشخيص الصعوبات التي تواجهها الجهات العمومية المانحة للتمويل العمومي،
- الاستماع إلى مقترحات المجتمع المدني والتشاور معه قصد تحسين منظومة التمويل العمومي وإضفاء النجاعة عليها.

وقد تم اثر ذلك اعطاء الكلمة للسيدة نرجس جديدي، احدى خبراء مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية لعرض الدراسة التي أنجزها المركز خلال سنة 2014. و قد أكدت في مداخلتها على أهمية الدور الذي تلعبه الجمعية كأحد أهم هياكل التعبير و النشاط بالنسبة للمجتمع المدني فهي شريك الإدارة العمومية في إسداء خدمات للعموم فضلا على أنها سلطة مضادة للحدّ من تعسف كلّ من هذه الأخيرة و السلطة السياسيّة. إذ تناولت الدراسة شروط التمويل العمومي و إجراءاته و أشكاله (الدعوة إلى الترشح و اتفاقية الشراكة). كما تطرقت أيضا إلى مسالة تنبّع و مراقبة تصرف الجمعيات في التمويل العمومي. و تمّ اختتام الدّراسة بعدد من المقترحات الموجّهة لكلّ من السّلط العموميّة، الجمعيات و المجتمع المدني. ثمّ تمّ توزيع الدراسة على الحاضرين لمزيد الإطلاع عليها.

اثر ذلك، فتح المجال للسادة الحضور الذين تعرضوا الى مختلف اشكاليات التمويل العمومي بتونس وتقييمهم لهذه المنظومة وتقديم مقترحات عملية قصد إصلاحها:

1- تشخيص الإشكاليات:

تعرضت مختلف الجمعيات إلى جملة من المشاكل التي تهم التمويل العمومي والتي يعود البعض منها إلى الجمعيات ويعود البعض الآخر إلى الهياكل العمومية

أ - الإشكاليات التي تهم الجمعيات:

- ✓ ضعف التأطير الذي يتسبب في عدم القدرة على اعداد ملفات التمويل العمومي
- ✓ انحصار طلبات التمويل العمومي في الطلبات المباشرة

- ✓ عدم تقديم الجمعيات للوثائق الضرورية المطلوبة في ملف التمويل العمومي والمنصوص عليها صلب الأمر
- ✓ تقديم الجمعيات لطلبات التمويل للجهة العمومية في آجال ضيقة
- ✓ مطالب التمويل العمومي تهدف إلى مجابهة نفقات التسيير ولا ترمي إلى انجاز برامج ومشاريع تهم المصلحة العامة
- ✓ ارتفاع معينات كراء قاعات دور الثقافة لفائدة الجمعيات (300د)

ب - الإشكاليات التي تهم الهياكل العمومية الممولة

- ✓ عدم وضوح إجراءات الأشكال الجديدة للتمويل العمومي والمتمثلة بالخصوص في اتفاقية الشراكة والدعوة إلى الترشح صلب الأمر عدد 5183 لسنة 2013.
- ✓ ضعف الاعتمادات المخصصة للتمويل العمومي
- ✓ عدم التناسب بين مطالب التمويل العمومي المقدمة من قبل الجمعيات والمنح المسندة من قبل الهيكل العمومي والتي لا تغطي تكاليف المشاريع المقدمة
- ✓ ضعف منح التسيير المخصصة لمراكز تكوين المعوقين واقتصار الدولة على خلاص أجور المكونين،
- ✓ عدم أفراد الجمعيات بنظام جبائي خاص يأخذ بعين الاعتبار الجانب التطوعي لأعضاء الجمعية وعدم قدرتهم على التصريح الشهري بالضريبة
- ✓ ارتفاع كلفة أتعاب الخبراء المحاسبين بالنظر إلى نشاط الجمعيات والمشاريع التي تقوم بها والصبغة غير الربحية للجمعيات
- ✓ وجود تضارب مصالح عندما يكون احد أعضاء الجمعية المطالبة بالتمويل العمومي عضو باللجنة الفنية المكلفة بالنظر في مطالب التمويل العمومي مما ينجر عنه تمتيع تلك الجمعية دون غيرها بالتمويل العمومي.
- ✓ عدم التناسب بين مبالغ التمويل العمومي من جهة و الإجراءات الإدارية لتقديم مطالب التمويل والرقابة والعقوبات المسلطة من جهو أخرى
- ✓ عدم وضوح في آليات الرقابة والمحاسبة المسلطة على الجمعيات المستفيدة من التمويل العمومي و دعوة عدد منها تحسين آليات الرقابة و متابعة فعلية على التصرف في التمويل العمومي

2- مقترحات الجمعيات لمعالجة منظومة التمويل العمومي

- ✓ تكوين مسيري الجمعيات في مجالي التصرف الاداري والمالي،
- ✓ احداث بنك معلومات جهوي حول الجمعيات،
- ✓ تدعيم اتفاقيات الشراكة مع المجتمع المدني،
- ✓ وضع آليات لتقييم برامج الشراكة وجدواها،

- ✓ تكوين الجمعيات حول آليات الشراكة ووضع اطار عام لبرامج الشراكة وكراس شروط نموذجي،
- ✓ ايجاد صيغ لإحكام متابعة التمويل العمومي وتدعيم الرقابة على الجمعيات الممولة،
- ✓ ارساء قدر أكبر من الشفافية على التمويل العمومي والابتعاد عن المحاباة والزبانية، و التوظيف السياسي
- ✓ بعث هيكل وطني له فروع في الجهات يعنى بالجمعيات وهيكل وطني موحد يعنى بالتمويل.
- ✓ تسخير محاسبين لفائدة الجمعيات تتكفل الدولة بخلاصهم لارتفاع أتعابالخبراء المحاسبين،
- ✓ مراجعة تركيبة اللجنة الفنيّة المكلفة بالنظر في مطالب التّمويل العموميّ من أجل اجتناب تضارب المصالح مع إضفاء مزيد من الشّفافيّة على أعمالها وضمان تمثيل المجتمع المدني بها
- ✓ احداث هيكل وطني يعنى بتمويل الجمعيات على غرار تجربة المغرب
- ✓ النظر في اعتماد تصنيف جديد للجمعيات يأخذ بعين الاعتبار نشاط الجمعية
- ✓ تكفل الدولة بأجور اصحاب الشهاد العليا المعطلين عن العمل المنتدبين بالجمعيات،
- ✓ مراجعة الوثائق المطلوب الاستظهار بها عند تقديم مطلب للحصول على التمويل العمومي والتخفيف منها والاعفاء خاصة من تقديم وثيقة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووثيقة التصريح على الدخل وتفاذي ائقال كاهل الجمعيات بالأداءات،
- ✓ اجراء مصالحه مع الدولة من خلال إقرار اعفاء ضريبي فيما يتعلق بمستحققات الدولة المتخذة بذمة الجمعيات وفيما يتعلق بالديون المتخذة بذمتها لفائدة الصناديق الاجتماعية،
- ✓ إضفاء مزيد من الشفافية على عمل الجهات العمومية فيما يتعلق بتحديد الميزانيات المخصصة للتمويل العمومي بنشرها للاطلاع عليها من قبل الجمعيات بصفة مسبقة،
- ✓ نشر قائمة الجمعيات المستفيدة من التمويل العمومي والمبالغ المسندة لها من قبل كل هيكل عمومي،
- ✓ نشر الاعتمادات المخصصة للتمويل العمومي والتي لم يتم صرفها وأسبابه،
- ✓ نشر دعوات الترشح الموجهة للجمعيات بصفة مبكرة وتدعيم اعتماد هذه الالية،
- ✓ تقديم مساعدات مادية للجمعيات الناشئة لمساعدتها على الانتصاب والانطلاق،
- ✓ تكثيف الدورات التكوينية حول آليات التمويل العمومي لفائدة أعوان الهياكل العمومية المكلفين بالتمويل العمومي والجمعيات،
- ✓ بعث خلية أو مخاطب يعنى بالمجتمع المدني صلب كل هيكل عمومي،
- ✓ ضرورة افراد بعض الجمعيات التي لها نشاط معاضد لمجهود الدولة بنظام خاص على غرار الجمعيات التي تعنى بالمعوقين والاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي وقرار التمييز الإيجابي في هذا المجال،
- ✓ الترفيع في منحة تسيير مراكز المعوقين التي تمنحها الدولة عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية والمخصصة لخلاص الموظفين والنظر العاجل بتخصيص منحة للتكفل بالمعوقين وذلك في اطار عقد برامج أوالنظر في امكانية التكفل التام بمراكز المعوقين من قبل الدولة وترك مجال المساندة للجمعيات،
- ✓ استبعاد الوداديات المهنية من التمويل العمومي المخصص للجمعيات حتى لا يتم استحوادها على هذا التمويل ويصبح غير منتج ويخدم مصالح اجتماعية للموظفين،

- ✓ النظر في أشكال أخرى للتمويل العمومي تكون في شكل امتيازات عينية كتمكين الجمعيات من مقرات أو أحداث دور جمعيات،
- ✓ اقتراح وضع دليل منهجي حول إجراءات التمويل العمومي،
- ✓ النظر في تطوير مركز افادة وبعث فروع له بالجهات،
- ✓ تمكين الجمعيات من الاستفادة من نظامالخدمة المدنية التطوعية،
- ✓ بعث بوابة للمجتمع المدني يتم من خلالها نشر كل المعطيات التي تهم التمويل،
- ✓ إلزام طالبي الشغل الجدد بإجراء تربص لدى الجمعيات،
- ✓ توفير حوافز وامتيازات للجمعيات،
- ✓ تسخير المركبات الثقافية لعقد اجتماعات الجمعيات،
- ✓ النظر في جعل التمويل العمومي للجمعيات لامركزي،
- ✓ استثناء الجمعيات الرياضية من التمويل العمومي،
- ✓ إلزام الهياكل العمومية بإعلام الجمعيات بأسباب رفض مطلب التمويل العمومي في آجال محددة،
- ✓ اعتماد آلية المعرف الوحيد للجمعية للحصول على تمويل عمومي،
- ✓ فتح الامكانية للحصول على تمويل عمومي من جهتين عموميتين لتمويل نفس المشروع أو النشاط.

3- قائمة المرافق

- 1- جدول أعمال اللقاء الاستشاري بباجة
- 2- جدول أعمال اللقاء الاستشاري بصفاقس
- 3- الورقة الخلفية للقاء الاستشاري
- 4- قائمة المشاركين بباجة
- 5- قائمة المشاركين بصفاقس
- 6- صور